

* كتب أجنبية مختارة

** قراءات من حصاد المراكز البحثية

سمير كرم

مستشار المدير العام - مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب أجنبية مختارة

الأمريكية للصحافة الأجنبية من أنحاء العالم.

(١)

واشنطن بعيون المراسلين الأجانب..

بعيون أمريكية!!

وقد أصدر مؤخراً هذه الدراسة الثالثة - بعد تأجيلات كثيرة - منذ بداية هذا المشروع الكبير؛ وكان قد أصدرها مرة تحت عنوان: الأخبار الدولية والمراسلون الأجانب، وذلك في عام ١٩٩٦.

Stephen Hess. *Through Their Eyes: Foreign Correspondents in the United States*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005. 195 p. (Newsweek; 6)

ويقول المؤلف هيس نفسه إن هذا الكتاب يظهر في وقت تجدد فيه الانتباه الأمريكي بالكيفية التي يرى بها العالم الأمريكي والولايات المتحدة الأمريكية، كما يتحدد فيها اهتمام الحكومة الأمريكية بشأن تصورات الشعوب الأخرى والكيفية التي يمكن بها لهذه التصورات أن تؤثر في السياسات الأمريكية. ويضيف - صراحة - إن الأنباء ليست طيبة في هذا الصدد. فقد توصل المسح الذي أجرته مؤسسة «بيو» (PEW) عن المواقف العالمية والذي استقصت فيه ستة عشر بلداً إلى «أن الولايات المتحدة

منذ نحو ثلاثين عاماً وستيفن هيس «الزميل الفخري الأقدم» في مؤسسة بروكنغز المتخصص في دراسات الحكم، وفي الوقت نفسه أستاذ الإعلام والشؤون العامة في جامعة جورج تاون، ينفذ مشروعاً لدراسة العلاقة بين الحكومة الأمريكية والإعلام من ثلاث شعب: الأولى دراسة الصحفيين الأمريكيين الذين يغطون الأوضاع والسياسات الأمريكية من داخل الولايات المتحدة، والثانية دراسة علاقة الحكومة بالإعلام والكيفية التي تسير بها الحكومة صحافتها، والثالثة دراسة المراسلين الأجانب الذين يغطون الأوضاع والسياسات

كبير بقدر يكفي لتفحص المراسلين بحسب البلدان التي ينتمون إليها. وقد أضاف هيس إلى الردود على استبياناه ١٤٦ مقابلة مباشرة نشر الكثير منها بنصها.

ضمّن ستيفن هيس القسم الذي عالج فيه السؤال: من هم؟ (المراسلون الأجانب في أمريكا) أربعة فصول شرح فيها مدى التغير الذي طرأ عليهم منذ تلك الأيام التي كان المراسل الأجنبي يرتبط فيها بعلاقة خاصة مع وزير الخارجية الأمريكي... بعد ذلك جاء وقت كان فيه إجراء مقابلة مع وزير الخارجية ضرباً من الخيال. كان المراسل الأجنبي في واشنطن في أوائل الثمانينيات يتقدم بطلب إجراء مقابلة مع وزير الخارجية، فيقال له في مكتب العلاقات العامة في وزارة الخارجية: «طبعاً ليس هناك مانع من قبول طلبك، إنما عليك أن تضع في اعتبارك أن قائمة طالبي المقابلات تضم قبلك أكثر من خمسة آلاف طلب... الأمر إذاً سيستغرق وقتاً طويلاً حقاً». وعملياً، فإن هذا الموعد لا يأتي أبداً مهما طالَت السنين. ويتغير الوزير عدة مرات خلال ذلك (...).

ويشرح المؤلف النمو الكبير الذي طال جسم المراسلين الأجانب في أمريكا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، ويؤكد أن التلفزيون أدى دوراً كبيراً في وصول أعداد المراسلين إلى أمريكا من آسيا - وبخاصة من اليابان - كما شهدت الفترة نفسها تحولاً لتركيز الاهتمام لدى الصحافة الأجنبية في تغطيتها أمريكا من نيويورك (مقر الأمم المتحدة) إلى العاصمة واشنطن حيث البيت الأبيض والكونغرس ووزارة الخارجية، وقريباً من العاصمة ولكن خارجها البنتاغون... إلخ. وهو - مع ذلك - اهتم بأن يفرد في كتابه هذه المرة فصلاً عن

تبقى مكروهة على نطاق واسع في معظم البلدان التي جرى مسحها، والآراء في الشعب الأمريكي ليست إيجابية كما كانت في وقت من الأوقات».

كما يقول هيس - في مقدمة كتابه عن المراسلين الأجانب في أمريكا أنه بعد أن دخلت القوات الأمريكية العراق توسعت بدرجة كبيرة جهود الحكومة (الأمريكية) لتروي حكايتها في ما وراء البحار - أي الدبلوماسية العامة كما يسميها بعضهم، والدعاية كما يسميها البعض الآخر - وزادت الميزانية السنوية لإذاعتها إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار. ويضيف «من المؤكد أنه لو كان المراسلون الأجانب في واشنطن ونيويورك يؤثرون بدرجة معتبرة في ما يعرفه ويعتقده الجمهور الأجنبي في أوروبا وآسيا وغيرها عن الولايات المتحدة - على النحو الذي يلاحظه بعض الباحثين - فإن دراسة عنهم: من هم؟، كيف يعملون؟، ماذا ينتجون؟، لا بد من أن تساعد في تفسير السبب في أن العالم يرى الولايات المتحدة على النحو الذي يراها به».

هذا إذاً هو هدف الدراسة الحالية. وهو لا يكاد يختلف عن مثيلتها في عام ١٩٩٦ على الرغم من الاختلاف الكبير في الظروف. وقد لجأ هيس، كما فعل في التسعينيات إلى إرسال استبيان تفصيلي إلى نحو ألفين من المراسلين الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة، واستقى من ردود المستجيبين المعلومات التي نشرها وحللها في كتابه. وقد بلغ عدد المستجيبين ٤٣٩ مراسلاً، وهو عدد قليل بالمقارنة بعدد من أرسل إليهم الاستبيان... مع ذلك يؤكد هيس أن هذا العدد يفوق ثلاث إلى أربع مرات عدد المستجيبين في أي دراسة مماثلة سابقة، وهو

الفصل بعنوان: «المراسلون الأجانب كعملاء للحكومة الأمريكية». وبطبيعة الحال، فإن هذا العنوان ليس مقصوداً لمعناه المباشر... إنما للمعنى الذي يتسرب إلى كثير من الأذهان داخل أمريكا وخارجها بشأن دور المراسل الأجنبي ومدى إمكانية سقوطه تحت عجلات أداء دور يلزمه أو يدفعه - أو يدفع له - من أجل «تسريب ما تريد الحكومة الأمريكية أن يتسرب إلى الصحافة الأجنبية أو إلى صحيفة بعينها في بلد بعينه في أزمة بعينها».

يبقى أن نقول إن هيس يصدر حكماً قاطعاً يصفه بأنه انطباع أكيد لديه بأن «التغطية التي يقوم بها المراسل الأجنبي في أمريكا يمكن أن تكون ذات توجه نقدي للولايات المتحدة، ولكنها تفتقر إلى حدّ الذم القاسي الذي تتميز به وجهات نظر الإعلام الداخلي في بلدان أجنبية كثيرة. وهو - إذاً - يرى أن الصحافيين المحليين يكونون أقسى في نقدهم الولايات المتحدة، وهم يكتبون من عواصمهم، من مراسلي صحفهم نفسها الذين يكتبون من خارج أمريكا. ويضيف: إن المراسلين الأجانب - في أحسنهم - يجمعون بين معرفة داخلية ببلدانهم وتبصر من الخارج بالبلد الآخر الذي أوفدوا إليه ليغطوه إخبارياً. وهذه فرصة نادرة، وفرصة مهمة أيضاً، وبخاصة حينما يكون هذا البلد الآخر ذا أثر عميق في بقية العالم».

تبقى دراسة ستيفن هيس - بنقاط قوتها وضعفها - معبرة عن آراء باحث أمريكي في كيفية ومستوى ممارسة المراسلين الأجانب في الولايات المتحدة مهنتهم... ولا تتوازن الأمور إلا بوجود دراسة تعبر عن رأي المراسلين الأجانب في هذه المسائل نفسها. فلا بد من أن يُسمع

«هوليوود، موضوع يحبه العالم». ويخرج في فصل آخر باستنتاج نظنه ينطوي على قدر من الجذافية أو المبالغة. عنوان الفصل هو: «في أمريكا: ليس الأمر مثل كونك في أي بلد آخر». وهو يعطي انطباعاً بأن هذا العنوان يعبر عن شعور سائد بين جميع المراسلين الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن كثيرين منهم تنقطع صلتهم بأوطانهم ويصلون إلى مرحلة تفضيل أمريكا.. إلا أنه من المؤكد أن هذا ليس شعوراً سائداً. وعلى سبيل المثال فإن كثرة من المراسلين الأوروبيين لا يرتاحون لنمط الحياة الأمريكية ولا يفضلون أن تمتد فترات خدمتهم في تغطية أمريكا وسياساتها.

أكثر فصول كتاب هيس عن المراسلين الأجانب في أمريكا اقتراباً من الناحية المهنية هو الفصل بعنوان: «من يرى من، ومتى وكيف؟». فهو يتناول المشكلة الأصعب في ممارسة المراسل الأجنبي عمله، وهي مشكلة إقامة شبكة اتصالات جيدة ومفيدة في ضوء التوجهات السياسية للصحيفة أو القناة الإعلامية التي يمثلها، وفي ضوء خبرته وقدراته والإمكانات المتاحة له - المادية والمعنوية - ثم - وهذا ربما يكون أكثر أهمية - في ضوء مدى أهمية الوسيط الإعلامي الذي يمثل المراسل أو يعمل له، فالمسؤولون الأمريكيون، وبخاصة في السنوات الأخيرة - يقيسون هذا الأمر بدقة ويولون اهتماماً كبيراً لنفوذ الصحيفة أو الفضائية الأجنبية في درجة استجابتهم لطلبها المعلومات أو الأخبار أو المقابلات. وبطبيعة الحال، فإن المقياس الأول والأهم لنفوذ وسيط إعلامي من أي نوع هو مدى انتشاره.

أما الفصل الأكثر إثارة للجدال فهو

جميعهم من أساتذة الفلسفة المحترفين.

ويبقى السؤال ملحاً: لماذا عنوان «التحدي الفلسفي...؟» إذا كانت فصوله الأربعة عشر تتناول الموضوعات ذاتها التي ألفناها في كتب كثيرة سابقة عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وعواقبها، الإمبريالية الأمريكية، العداء لأمريكا، حرب بوش ضد الإرهاب، فكرة الحرب الاستباقية ودور الإعلام، إساءة قراءة الإرهاب الإسلامي: «الحرب ضد الإرهاب ونظرية الحرب العادلة»، الإرهاب والهجوم على الحريات المدنية، الإرهاب والأشكال الجديدة للحرب.. وأخيراً الطريق من ١١ أيلول/سبتمبر إلى أبو غريب؟

يقول الناشر «بلاكويل» إن الكتاب ينظر في الكيفية التي بها غيّرت ١١ أيلول/سبتمبر مصطلحات وفئات المناقشة الفلسفية، وينظر إلى التغييرات في مفاهيم الاستدلال الأخلاقي والسياسي والعقلانية والمسؤولية وعواقب ذلك بالنسبة إلى العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي. نعم، هذا ما يقوله الناشر على الغلاف الداخلي للكتاب... لكن الكتاب نفسه بفصوله المختلفة لا يخوض في هذه القضايا الفلسفية (أو «بعد الفلسفية» بحسب زعم العنوان) إلا في عدد قليل من الجمل، عبارات قليلة وسط ٢١٨ صفحة.

أهم هذه العبارات وأكثرها قطعياً واكتساحاً يقولها روكمور ومارغوليس في مقدمتهما للكتاب:

«إن المرء ليعجب إذا ما كنا مستعدين لأن نتناول أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وفقاً للمصطلحات والفئات المألوفة في تراثنا، أو إذا كانت حتى تلائم

رأي الجانبين، إن لم يكن في المادة الخام من المعلومات التي جمعت بواسطة الاستبيان، فعلى الأقل في الاستنتاجات التي انتهى إليها المؤلف - الباحث استناداً إليها.

(٢)

Tom Rockmore, Joseph Margolis and Armen Marsoobian (eds.). *The Philosophical Challenge of September 11*. London: Blackwell Publishers, 2005. 218 p. (Metaphilosophy)

يأخذ هذا الكتاب قارئه في مراحل متعددة من الدهشة، تبدأ من عنوانه، فإن عنواناً يتحدث عن التحدي الفلسفي للحادي عشر من أيلول/سبتمبر يبعث على دهشة فورية وسط مئات العناوين التي صدرت حتى الآن في كل أنحاء العالم عن أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا يلبث القارئ أن يدخل في مرحلة أعلى من الدهشة حين يجد العنوان نفسه مقروناً بتعبير «ما بعد الفلسفة» (Metaphilosophy)، ومصدر هذه الدهشة الإضافية أن التعريف الأكاديمي لمعنى «ما بعد الفلسفة» هو أنها «الفرع من الفلسفة الذي يحاول أن يحدد الأهداف والمناهج والشروط المناسبة للفلسفة ذاتها كواحد من فروع المعرفة. وندخل مع الدهشة في مرحلة ثالثة حينما نعرف أن المحرر الأول لهذا الكتاب - بهذا العنوان - توم روكمور هو أستاذ للفلسفة له أكثر من ثلاثين كتاباً تتناول هيغل وماركس وكانط وهابيدغر ولوكاتش والفلسفة التحليلية... وآخر كتاب له سابق مباشرة على نشر هذا الكتاب عن التحدي الفلسفي للحادي عشر من أيلول/سبتمبر هو كتاب يحمل عنوان: الماركسية بعد ماركس... بل إن المؤلفين الذين شاركوا في هذا الكتاب

هذا الحدث في مأساويته وعنفه ومفاجأته. لماذا يختلف في دلالاته - مثلاً - عن جميع الصدمات «العالمية» أو الإقليمية التي أودت بحياة عشرات الآلاف وحتى مئات الآلاف من البشر تحت دعاوى عقائدية أو سياسية أو عنصرية؟ لماذا لم يتذكر هيروشيما... على أقل تقدير؟ أم أن هيروشيما لا تشكل تحدياً فلسفياً مثل ١١ أيلول/سبتمبر؟

(٣)

Karen Armstrong. *The Great Transformation: The Beginning of Our Religious Traditions*. New York: Knopf, 2006. xviii, 469 p.

تركت كارين أرمسترونغ سلك الرهبانية بقرار شخصي لتتحول إلى باحثة - كاتبة في موضوعات تربط بين التاريخ والدين بالدرجة الأولى. وعندما صدر كتابها الأول: **تاريخ الرب** (*The History of God*) في أوائل التسعينيات سجل نجاحاً كبيراً وبقي لعدة شهور على قائمة «أكثر الكتب مبيعاً» لعدد من أهم الصحف الأمريكية، وبالأخص **نيويورك تايمز**. ويأتي كتابها الجديد **التحول العظيم** بعد أن كتبت ١٦ كتاباً عن الحروب الصليبية وعن الإسلام وعن الرسول محمد (ﷺ) وعن مدينة القدس وغير ذلك، تميزت جميعها بدرجة عالية من الموضوعية والجرأة معاً. وقد أصبحت في نظر معظم النقاد المؤرخة الأبرز للدين بين كتّاب اللغة الإنكليزية.

والواقع أن أرمسترونغ لا تتناول تحولاً عظيماً وحيداً في هذا الكتاب. إنها تتناول تحولات عظيمة كثيرة عبر التاريخ تتمثل في الدور التنويري الأساسي للأديان الكبرى. وهي هنا لا تقتصر على تأثير الديانات

المهمة المنوطة بنا. إننا لم نعد على يقين من أدواتنا التحليلية... إن الفلسفة السياسية كما عرفناها تبدو الآن وقد أصبحت بالية، تبدو الآن عاجزة عن مساعدتنا في ساعة حاجتنا».

«وإن المرء ليشك في أن المأزق يمتد إلى مطالب أخرى. فكل تأكيدتنا المفاهيمية الجاهزة قد اختلطت بفعل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. والزعم بأننا قد أدركنا العالم في نظرياتنا قد أوقعه العالم نفسه في مأزق. لقد تغير العالم على نحو لا يمكن للمرء أن يتنبأ به. وليس باستطاعتنا أن ننشخص أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بأي تطبيق بسيط للأدوات المعتادة. إن هذا أمر يتحدى إحساسنا بالنظام المفهوم، ولا نستطيع أن نقول إن تصنيفاتنا ستسوى مرة أخرى».

فهل تقدم مثل هذه العبارات تفسيراً للتحدي الفلسفي لتلك الأحداث، أم أنها بالأحرى توصي بالابتعاد - على الأقل في الوقت الحاضر - عن محاولة هذا التفسير طالما بقي الأمر على ما هو عليه من عجز نظري وإفلاس فكري في وجه واقع مأزوم غير مألوف لا تصلح فيه المفاهيم المعتادة ولا أدوات التفكير التي ألفتها الفلسفة على مدى أكثر من ٢٥٠٠ عام من عمر الفكر الفلسفي؟

يمكن أن نقول إن هذا الكتاب ذا العنوان الباعث على الدهشة يتجنب تماماً كل ما يتوقعه القارئ منه جراء هذا العنوان. وأهم ما تجنبه - ولا فرق هنا بين أن يكون قد تعمد ذلك أو لم يتعمده - هو أن يحدد العوامل أو العلل الداعية إلى اعتبار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حدثاً يختلف نوعياً وتاريخياً عن جميع الأحداث السابقة في التاريخ البشري التي تنطوي على كثير منها يفوق

وكثيرون سيجدون في كتاب أرمسترونغ الجديد من التناقضات ما يتجاوز ما ظهر من تناقضات في كتبها السابقة. ولن يكون ذلك بسبب ضخامة هذا الكتاب الجديد فحسب، إنما أيضاً بسبب اتساع الفضاء الزمني الذي تمرح فيه كمؤرخة ومفكرة، بالإضافة إلى جرأتها في تناول أنساق إيمانية وأنظمة فكرية بأكملها بالتحليل والنقد الشامل. لكن تبقى دعواها الرئيسية في هذا الكتاب تستعصي على التحدي: كانت التعليمات الرئيسية في الديانات الكبرى على اختلاف مواقعها الجغرافية (الصين - الهند - فلسطين - اليونان) هي التسامح والمحبة. وعندما بدأ المبشرون أو الفلاسفة من الصف الثاني يلحون على فرض عقائد قسرية كانت تلك علامة على أن الحركة الدينية الأساسية تفقد قوة دفعها. لقد تغلبت المؤسسات الدينية والعقائد الجامدة.

(٤)

Jeffrey D. Sachs. *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. New York: Penguin Press, 2005. xviii, 396 p.

بعد أقول نجم الاشتراكية - وأياً كان الرأي بشأن ما إذا كان أفولاً نهائياً (نهاية التاريخ) أو مؤقتاً - لا يزال حلم إنهاء الفقر في العالم يراود كثيرين، بعضهم اعتنق الاشتراكية، وبعضهم لم يهتم أصلاً بما إذا كان إنهاء الفقر يستوجب تغيير النظام الرأسمالي (إصلاحه أو الثورة عليه). والمؤلف الحالي جيفري ساكس واحد من هؤلاء، غلب على اهتمامه موضوع إنهاء الفقر أكثر مما غلب موضوع إنهاء الاستغلال الرأسمالي أو تحقيق مساواة طبقية من نوع ما. وسبق تأليفه كتابه هذا:

السماوية التوحيدية، إنما تضيف البوذية والهندوسية والكونفوشيوسية والتاوية، بل «العقلانية» أيضاً التي أتت بها الفلسفة اليونانية. وقد تحقق هذا التحول العظيم - في تجليه المتعدد الجوانب - خلال فترة من التاريخ لم تتجاوز سبعة قرون. وهي تطلق على هذه الفترة تعبيراً مستعاراً من الفيلسوف الوجودي (الإيماني) الألماني كارل ياسبرز (Karl Jaspers) هو «العصر المحوري».

ووفقاً لتفسير المؤلف الخاص والجريء، فإن الانهيار الذي أصاب هذه النهضة التنويرية التي تمت على يد هذه «الديانات» هو ظهور «الدين المنظم»، أو لعلها تعني ما نطلق عليه في أيامنا هذه «الدين المؤسسي». فهي تعتقد أن الأنبياء والصوفيين والفلاسفة والشعراء الذين صنعوا العصر المحوري ما كانوا ليهتموا في رؤاهم الكبيرة والمتقدمة بالسؤال عن وجود الله. إنما انحدرت أجيال تالية نحو هذه النوع من الأسئلة ووضع ضوابط وعقوبات لها، الأمر الذي حاول أقطاب «العصر المحوري» تخليص الفكر الإنساني منه.

وتطلق أرمسترونغ على هذا الانهيار - الذي نقول إنه بلغ اكتماله في العصر الحاضر - وصف «السقوط».

لم تعد تجليات الفكر الديني العقلاني المتنور الذي ولد وعاش خلال العصر المحوري - كما كانت - متعددة ومتنوعة ولكنها متكاملة. حلت محلها أفكار متناقضة، وبالتالي صراعات ونزاعات وحروب. لقد أزعجت «قوى الظلام» جانباً الوعي الإنساني الذي كانت تدفع به إلى الأمام اكتشافات عظماء الأنبياء والمفكرين عن القوى المفارقة.

نهاية الفقر: إمكانية اقتصادية لزماننا،
كتابته أبحاثاً عنيت بالاستثمار في التنمية:
خطة عملية لإنجاز أهداف التنمية
الألفية، وعنيت بموضوع: إنهاء مصيدة
الفقر في أفريقيا... وغيرهما.

ويجمع ساكس - في الأفكار التي
جمعها في هذا الكتاب - بين كونه تقانياً
(تكنوقراطياً) شديد الحماسة إنما بروح
عملية، لإنجاز هدف إنهاء الفقر في العالم،
وبين كونه باحثاً ذا نزعة إنسانية «عاطفية»...
وهي صفة يعتبرها بعض الباحثين
الاقتصاديين مرادفة للسذاجة ولا تتفق مع
البحث العلمي (...). فهل ساكس باحث
موضوعي - أي واقعي - أم أنه «طوباوي»
النزعة يوجهه شعور بأنه يرى مستقبلاً
مشرقاً ويعرف طريق الوصول إليه؟

إن طبيعة الموضوع في هذا الكتاب
تفرض ألا نبحث عن إجابة محددة لهذا
السؤال، ففيه ما يؤيد هذا الخيار، وفيه ما
يدعم الخيار الآخر. لكن الصعوبة تنشأ من
حقيقة أن جيفري ساكس ليس مجرد باحث
أكاديمي حالم.. إن له محاولات العملية من
خلال علاقات قوية ومؤثرة ربطته بعدد من
القادة في العالم (مثل يلتسين) ومن المنظمات
المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي).

التشخيص الذي يشرحه مؤلف هذا
الكتاب لمشكلة الفقر بسيط ومفهوم: البلدان
الفقرية تعاني مشكلة أساسية هي نقص
رأس المال البشري والاقتصادي، ما يوقعها
في دوامات من اليأس الاقتصادي، وهو
يصور بالأرقام (بالدولارات بالآخرى)
النفقات التي تسببها الكوارث البشرية
ونفقات علاجها. ويؤمن المؤلف بأن حلول
مشكلات البلدان الفقيرة بسيطة أيضاً ويمكن

فهمها بسهولة، فهي لا تتطلب سوى قدراً
أكبر من الاستثمار في رأس المال الاقتصادي
والبشري، الأمر الذي يتطلب: التخطيط
الوطني، وزيادة كبيرة في المساعدات
الخارجية، وإتاحة الأسواق العالمية لسلع
البلدان الفقيرة. وهو يعتقد أيضاً أن هذا
الحل لا يقلص الفقر ويضع نهاية له فحسب،
بل إنه تلقائياً يخلق مساواة أكبر داخل
المجتمعات الفقيرة.

بطبيعة الحال، هناك أمور تفصيلية إلى
جانب هذا البرنامج العام. هناك - مثلاً -
دعوة ساكس إلى تعليم ابتدائي شامل، وفتح
أبواب التعليم الثانوي والعالي لمزيد من
السكان، وإتاحة المساواة في التعليم
للجنسين... وهو لا يعتبر هذه شروطاً
إنسانية فحسب، إنما هي شروط إنمائية
اقتصادية. وهو يعطي لهذه الدعوة أولوية
حتى على تشييد البنى التحتية في مجالات
الطاقة والنقل والاتصالات. ومع أن المؤلف
كان مستشاراً لحملة «اليوبيل الدولي من
أجل إلغاء ديون البلدان الفقيرة» إلا أن إلغاء
الديون أو حتى خفضها لا يظهر ضمن
ملامح خطته في هذا الكتاب (...). مع ذلك،
فإنه يركز على حقيقة رقمية بالغة الأهمية
هي أن خطة إنهاء الفقر المسماة «مشروع
الألفية» تتكلف ما لا يزيد على ١٣٥ مليار
دولار سنوياً، أي أقل من واحد في المئة من
إجمالي الإنتاج القومي للبلدان الغنية.

قد لا تحقق هذه الخطة - كما نص
عليها في «مشروع الألفية» أو كما صاغها
ساكس في كتابه - هدف إنهاء الفقر، إنما
الحد منه، أي مجرد رفع مستوى معيشة
فقراء العالم إلى ما فوق حد الكفاف، لكن
تحقيق هذا الهدف المحدود ذاته مطلوب، بل
ضروري أيضاً كمرحلة بهدف إنهاء الفقر.

ثانياً: قراءات من حصاد المراكز البحثية

(١)

هكذا عبرت إسرائيل «العتبة النووية»

Avner Chohen and William Burr.
«Israel Crossed the Threshold.» *Bulletin of the Atomic Scientists*: vol. 62, no. 3, May-June 2006.

في يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ سُلم مغلف كبير بني اللون إلى المكتب البيضاوي نيابة عن ريتشارد هيلز مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وقد كتبت عليه عبارة «يخص ويفتح فقط بواسطة الرئيس في البيت الأبيض». لا يزال محتوى هذا المغلف مجهولاً، ولكن الأدلة تشير إلى أنه كان آخر معلومة مخابراتية عن واحد من أكثر شؤون سياسة واشنطن الخارجية سرية: برنامج إسرائيل النووي. كانت المادة على درجة من الحساسية حتى إن كبير جواسيس الدولة لم يكن مستعداً لأن يشارك فيها أحد إلا الرئيس ريتشارد نيكسون نفسه.

بهذه الفقرة يبدأ المؤلفان بحثهما الذي يأتي نشره في توقيت بالغ الأهمية متوازياً مع الحملة الأمريكية الشرسة ضد «البرنامج النووي الإيراني» التي أثبتت، بين أشياء كثيرة، أنها أقصر السبل لتذكير العالم بالترسانة النووية الإسرائيلية. والباحثان اختارا نشر بحثهما عن أسرار مرحلة التكوين لسياسة أمريكا بشأن القوة النووية الإسرائيلية في نشرة العلماء النوويين التي تتمتع باحترام أكيد في الأوساط العلمية على نطاق عالمي، فلا يمكن اعتبار بحثهما من

قبيل الانحياز ضد إسرائيل بدافع العداء للسامية، كما لا يمكن الاستخفاف بالمعلومات الواردة فيه.

والاستنتاج الأساسي الذي يتوصل إليه الباحثان الأمريكيان هو أن الرئيس نيكسون فور توليه الرئاسة ووجه بالدليل على أن إسرائيل ستنتج أسلحة نووية في وقت وشيك. وقد استعانا بوثائق أمريكية فضت السرية عنها مؤخراً ليعيدا ترتيب تطوّر الأحداث بهذا الصدد، ابتداء من المناقشات الحادة التي اندلعت داخل إدارة نيكسون حول ما إذا كان ينبغي منع إسرائيل من عبور العتبة النووية... إلى أن وصل نيكسون إلى قرار نهائي لا يزال حتى يومنا هذا يشكل أساس السياسة الأمريكية تجاه ترسانة إسرائيل النووية، وهي سياسة تعبر عنها القاعدة القائلة «لا تسأل ولا تُبلغ». ويرى الباحثان بعبارة صريحة أن هذه السياسة قد أصبحت شذوذاً له وطأة شديدة على الولايات المتحدة.

ولعل من أطرف المعلومات التي يذكرها الباحثان أن المغلف الخالي الذي وصلت فيه رسالة مدير المخابرات المركزية إلى نيكسون هو الآن محفوظ داخل ملف مزدوج عليه عنوان «NSSM 40» في «مشروع مواد الرئيس ريتشارد نيكسون» في «المحفوظات القومية» في مدينة كوليدج بارك بولاية ميريلاند (قريباً من العاصمة واشنطن). أما هذا العنوان فهو يتألف من الحروف الأولى من الكلمات National Security Study Memorandum (مذكرة دراسة أمن قومي) وهي سلسلة دراسات

ووفقاً لهذا البحث، فإن إدارتي كيندي وجونسون صاغتا خطة مركبة لعمليات تفتيش سنوية على مفاعل الديمونة للتأكد من أن إسرائيل لن تطور أسلحة نووية. ولكن الإسرائيليين كانوا بارعين في إخفاء أنشطتهم. وفي أواخر عام ١٩٦٦ كانت إسرائيل قد وصلت إلى العتبة النووية، على الرغم من أنها قررت ألا تجري اختباراً نووياً. وعندما أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليبي إشكول محادثات مع الرئيس جونسون في بداية عام ١٩٦٨ كانت وجهة النظر الرسمية لوزارة الخارجية الإسرائيلية أنه «على الرغم من نمو إمكانية إسرائيل في مجال السلاح النووي، إلا أنها لم تشرع في برنامج لإنتاج سلاح نووي». غير أن هذا التقدير تهاوى في الأشهر التالية.

وعندما عقدت واشنطن صفقة لتزويد إسرائيل بطائرات حربية من طراز إف - ٤ فانثوم (الأحدث في الترسانة الأمريكية آنذاك)، كانت الحجة الأمريكية لعقدها أن هذه قد تكون أحسن فرصة لأمريكا لإقناع إسرائيل بأن توقع على معاهدة حظر الانتشار النووي.

ويكشف الباحثان أنه عندما جاء نيكسون إلى الحكم كان من الواضح أن لإدارته وجهات نظر تختلف عن وجهات نظر الرؤساء الديمقراطيين الذين سبقوه، وكان من بينها تشككه في قيمة معاهدة حظر الانتشار النووي (...). ولهذا - يضيفان - فإن اسحق رابين أدرك أن إدارة جمهورية ستكون أكثر تعاطفاً مع احتياجات إسرائيل الأمنية، بما في ذلك في المجال النووي. وكانت مهمة نيكسون ومستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته بعد ذلك هنري كيسنجر إيجاد السبل لثني المسؤولين في وزارتي

سياسية أنتجها فريق موظفي الأمن القومي للبيت الأبيض في عهد نيكسون. ويؤكد الباحثان أن الملفات التي تحمل هذه العنوان هي الآن خاوية تقريباً إلا من عدد قليل من المذكرات الإدارية، وهذه لا تعدو أن تكون مذكرات «سحب وثيقة» إشارة إلى الوثائق الكثيرة المسحوبة منها التي تبقى سرية حتى الآن (...).

ويؤكد الباحثان أن البدء في برنامج إسرائيلي النووي سابق على حكاية المغلف البني بأكثر من عشر سنوات، وأن الولايات المتحدة استطاعت أن تحدّد الغرض من إقامة مفاعل الديمونة النووي الإسرائيلي في نهاية عام ١٩٦٠، أي بعد سنتين من إقامته، وقدرت وكالة المخابرات المركزية أن إسرائيل ستتمكن من إنتاج أسلحة نووية خلال عقد الستينيات. وعلى الرغم من التبريرات التي قدمت في المناقشات داخل الإدارة - وكان أهمها «المحرقة» (الهولوكوست) التي جعلت إسرائيل وفقاً لهذا المبرر حريصة على أن تحمي نفسها كي لا تتكرر المأساة - فإن «بعض المسؤولين الأمريكيين رأوا أن برنامج إسرائيل النووي يشكل خطراً ممكناً على المصالح الأمريكية. وقد خشي الرئيس جون ت. كيندي من أنه إذا لم يتخذ إجراء دولي حاسم يردع الانتشار النووي، فإن عالماً فيه ما بين ٢٠ إلى ٣٠ دولة تملك أسلحة نووية سيكون أمراً حتمياً في غضون عقد واحد أو اثنين... وكانت وجهة نظره أنه إذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تؤثر في إسرائيل الصغيرة لتمنعها من التحول إلى دولة نووية، فكيف سيكون باستطاعتها أن تقنع الألمان وغيرهم من الدول بألا يمتلكوا القنبلة؟»

والتي صدرت بتوقيع كيسنجر. وكانت حجة كيسنجر عندئذ أنه لا يستطيع أن يدع شخصين يهوديين من مجلس الأمن القومي يدخلان هذه اللجنة الحساسة. وكان اليهودي الآخر هو كيسنجر نفسه (...).

انتهى اجتماع هذه المجموعة إلى اتفاق عام على إعداد ورقة «قضايا» لنيكسون تشرح الخيارات المتاحة للولايات المتحدة. وصدرت هذه الورقة بعد أيام في مذكرة من ست صفحات بعنوان «قضايا لاتخاذ قرار»، وبدأت بتوصية أن يخول نيكسون مسؤولية القيام بمحاولة رئيسية لمنع الأسلحة النووية من أن تدخل إلى الشرق الأوسط، ورفض الخيارات «غير الواقعية» مثل حمل إسرائيل على التخلي عن برنامج أسلحتها: «سيكون هدفنا المعلن... أن نوقف إسرائيل عن جميع تجهيزات كاملة للتفجير». و«يتعين على الولايات المتحدة أن تطلب من إسرائيل أن توقع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وأن تصادق عليها بحلول نهاية العام، وأن تجدد تعهداتها ألا تدخل أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط، على أن تفسر كلمة «تدخل» على أنه تعني «الامتلاك المادي لأسلحة نووية».

وقد ظلت هناك مسألة رئيسية معلقة: كيف يمكن التوصل إلى تملك الأهداف؟

في اجتماع مع السفير الإسرائيلي لدى واشنطن رابين (٢٩/٩/١٩٦٩) قرأ إيليو ريتشاردسون وكيل وزارة الخارجية ورقة مطولة أعرب فيها عن «قلق عميق» إزاء البرنامج الإسرائيلي ووصفه بأنه سيكون «مأساة للشرق الأوسط وتهديداً مباشراً للأمن القومي

الدفاع والخارجية الأمريكيتين عن تأكيداتهم الموثقة لخطورة التقدم النووي الذي أحرزته إسرائيل.

ويؤكد الباحثان أن معلومات المخابرات الأمريكية التي أدت بمسؤولين كبار - منهم وزير الدفاع ملفين ليرد ومساعد وزير الخارجية جوزيف سيسكو - إلى تأكيد توصل إسرائيل إلى قدرة تامة على إنتاج أسلحة نووية، وأنه لم يبق إلا قرار نشر هذه الأسلحة، لا تزال قيد السرية. وقد كتب ليرد في آذار/مارس ١٩٦٩ في رسالة إلى وزير الخارجية وليام روجرز: «إن هذه التطورات ليست في صالح الولايات المتحدة وينبغي وقفها، إذا كان هذا ممكناً على الإطلاق». وقال سيسكو (في رسالة إلى روجرز في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٩) «إن إسرائيل مسلحة نووياً ستكون لها تأثيرات بعيدة الأثر، بل خطيرة أيضاً» بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كزيادة التوازنات العربية - الإسرائيلية، مع ازدياد خطر وقوع مواجهة أمريكية - سوفياتية، وازدياد ابتعاد العرب عن عملية السلام، وتشجيع انتشار نووي إضافي في العالم العربي وفي غيره.

وفي وقت لاحق من العام نفسه تولت مسؤولية الموضوع «مجموعة مراجعة من كبار المسؤولين» برئاسة كيسنجر. واقتصرت عضوية هذه المجموعة على عدد قليل من كبار المسؤولين، حتى إن كيسنجر منع اشتراك مورتون هالبرين (Morton Halperin) فيها على الرغم من أنه كان عضو فريق مجلس الأمن القومي الذي عهد إليه، ومعه هارولد سوندرز (Harold Saunders) بتأدية دور أساسي في صياغة «مذكرة دراسة أمن قومي - ٤٠» التي أصبحت هي أساس السياسة الأمريكية في هذا الشأن،

للولايات المتحدة، كما أعرب عن القلق إزاء تأخر إسرائيل الداعي الى الانزعاج في التوقيع على اتفاقية حظر الانتشار.

وطرح ريتشاردسون على رابين ثلاث مسائل للرد عليها: إلى أين وصلت مداولات إسرائيل في ما يتعلق بمعاهدة حظر الانتشار؟ وتأكيدات بأن «عدم إدخال» تعني فعلياً «عدم امتلاك» أسلحة نووية؛ وتأكيدات بأن إسرائيل لن تنتج أو تنشر صاروخ «أريحا» قبل انقضاء ثلاث سنوات.

ويؤكد الباحثان في نشرة العلماء النوويين أن رابين تجنب الادلاء بأية تصريحات فعلية على أي جانب من البرنامج النووي... ووعد بأن ينقل إلى حكومته هذه الرسالة، لكنه لم يحدد موعداً للجأبة. وقد أمل ريتشاردسون بأن توجه الإدارة الأمريكية مذكرة إلى الحكومة الإسرائيلية بعد مضي أسبوع، إلا أن البيت الأبيض لم يؤيد ذلك. وعندما أثار ريتشاردسون الأمر مرة أخرى مع رابين في أواخر آب/ أغسطس تذرع رابين في تبرير تأخر حكومة إسرائيل في الرد بأن قرب الانتخابات العامة جعل من المسألة النووية موضوعاً صعباً على الحكومة.

ويضيف الباحثان أن أكثر الأحداث غموضاً في هذه الحكاية كلها - وربما في تاريخ إدارة نيكسون بأكمله - كان اجتماع نيكسون منفرداً مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير في المكتب البيضاوي يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩. وعلى هامش هذا الاجتماع جرى اجتماع بين كيسنجر وروجرز ورايين. وقد ذهبت كل محاولات المسؤولين الأمريكيين التواقين إلى معرفة ما جرى في الاجتماع بين نيكسون ومائير أدرج الرياح. لم يعرف أحد على

الإطلاق بما دار بينهما. ويضيف الباحثان في أحد هوامش البحث إلى أن من الأمور الصاعقة في هذا الصدد أن نيكسون أمر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ بإعلان حالة تأهب نووي سرية لم يعرف بالغرض منها سوى قلة قليلة من البيت الأبيض والبنطاغون.

وكذلك، فإن مائير - على مدى السنوات التالية - لم تناقش أمر ما جرى بينها وبين نيكسون في هذا الاجتماع الثنائي. ولكنها ظلت تردد بعده عبارة تقول: «إن على إسرائيل أن تقول الحقيقة للولايات المتحدة (بشأن المسألة النووية) وأن تفسر لماذا». وذكر رابين في مذكراته أن المسائل التي نوقشت بين الرئيس الأمريكي ورئيسة الوزراء الإسرائيلية كانت بالغة الحساسية، وأن التفاهم الذي تم التوصل إليه بينهما كان غير رسمي ولم يسجل.

فما الذي كشفتته التطورات لاحقاً؟

في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٧٠ اجتمع رابين وكيسنجر منفردين في مكتب الأخير، وأبلغه بأنه يريد أن يعرف الرئيس (الأمريكي) أنه في ضوء الحوار الذي أجراه نيكسون مع مائير في أيلول/ سبتمبر فإن «إسرائيل لا تنوي التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي». كما أراد رابين - وفقاً لرواية كيسنجر عن هذا اللقاء - أن يتأكد من أنه لا يوجد سوء فهم في البيت الأبيض بشأن نيات إسرائيل الحالية، كما أراد أن يتأكد من أن واشنطن لن تقيم أي ربط بين معاهدة حظر الانتشار ومبيعات الأسلحة لإسرائيل. وقد تلقى وعداً من كيسنجر بأن ينقل رسالته إلى الرئيس.

التقرير أنه أعد من أجل مكتب وزير الدفاع (أي بتكليف منه).

وقد عقدت ورشة عمل مشتركة - ليوم واحد في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ - من ممثلين عن مؤسسة «راند» ومكتب مدير المخابرات القومية (الأمريكية) - لمناقشة «الكيفية التي يمكن أن تكمن بها النظريات وراء عمل مخابراتنا، وأن تفضي إلى فهم أفضل للمخابرات». وقد تحدت لها ثلاثة أهداف:

أ - أن تبدأ سلسلة مناقشات عن مستقبل المخابرات في عمومها.

ب - أن تضع الأسس الفكرية لتغيير ثوري في عالم المخابرات بتحدي سلامة افتراضاتنا بشأنها.

ج - أن تجسر الهوة التي تفصل منذ وقت طويل بين الباحثين والممارسين للمخابرات.

تركزت الجلسة الأولى - بين أربع جلسات عقدت في هذا الإطار - على السؤال: ما هي نظرية المخابرات؟ وعلى التساؤل المتفرع عنه: ماذا ينبغي للمخابرات أن تفعل؟ وتطرق النقاش إلى مشكلة النقص في البحوث المقارنة حول المخابرات، وانتهت الجلسة بمناقشة حول تطوير نظرية للمخابرات، وأظهرت المناقشة أن ثمة وجهة نظر بين المشاركين تتسم بالشك في إمكان تطوير مثل هذه النظرية... بينما أكد بعضهم اقتناعه بإمكان وضع نظرية تصلح للمخابرات في كل زمان ومكان (...).

أما الجلسة الثانية، فكان محورها الرئيسي هو السؤال: هل هناك نظرية

بهذا انتهى عقد كامل من المحاولات الأمريكية لوقف برنامج إسرائيل النووي. لقد حلت محل هذا المشروع تفاهات حكمت سلوك إسرائيل النووي منذ ذلك الوقت... مع ذلك، فإن وضع الصفقة التي أبرمت بين نيكسون ومائير في عام ١٩٦٩ في ضوء قيم الشفافية والمساءلة المعاصرة الآن هو شذوذ صاعق وعبء ثقيل. فليست وضعية إسرائيل النووية نوعاً من المحرمات ومفارقة تاريخية سرية، بل إنها لا تتفق مع عقائد الديمقراطية الليبرالية الحديثة وتشكل عبئاً باهظ النفقات عليها... ليس على إسرائيل وحدها، إنما على الولايات المتحدة، ليس فقط لأنها لا تتسق مع قيم الانفتاح والمساءلة الأمريكية، بل لأنها تثير مزاعم عن ازدواج المعايير في سياستها بشأن حظر الانتشار النووي.

ويختتم الباحثان الأمريكيان بالقول:

«لقد حان الوقت لصفقة جديدة
تحل محل تفاهات نيكسون - مائير لعام
١٩٦٩، بمقتضاها تعلن إسرائيل
الحقيقة وتطّبع شؤونها النووية».

(٢)

Gregory F. Trevorton... [et al]. *Toward a Theory of Intelligence: Workshop Report*. Santa Monica, CA: RAND Corp., 2006. (Conference Proceedings/Rand Corporation; CF-219)

قسم الأمن القومي التابع لمؤسسة «راند» البحثية يختص بإجراء الأبحاث لحساب وزارة الدفاع الأمريكية والحكومات والمخابرات والمؤسسات الأجنبية الحليفة. وقد ذكر على غلاف هذا

تشبيه المواقف في العلاقات الدولية، على النحو التالي:

● واقعية: كل شخص هو شرير، أو لا بد أنه كذلك.

● مثالية: كل شخص هو لطيف إذا كنت لطيفاً معه.

● ليبرالية: كل شخص يمكن أن يقوم بعمل (Business) أو لا بد من أن يقوم به.

● عقلانية: كل شخص ينبغي أن يزن كل شخص آخر أمام كل شخص غيره، أو على الأقل أن يحاول.

● بناءة: كل شخص إنما يعيش التاريخ الثقافي للجماعة، سواء كانوا أو لم يكونوا هم أنفسهم يعيشونها.

أما الجلسة الرابعة والأخيرة، فكان محورها السؤال: **كيف يمكن لنتائج المخابرات أن تقاس؟** وفي الإجابة، قال مشارك إن قياس التقدم في الحرب على الإرهاب أو التقدم في إصلاح المخابرات هو ما يمكن وصفه بأنه «المشكلة الفاتنة التي تنشأ عن تحقيق النصر». وقال إن أحداً لا يريد - ولا يستطيع - أن يجيب عن هذا السؤال لأننا نريد أن نتحدث عن فشل المخابرات لا عن نجاحها. وقال مشارك آخر إن النظريات مهمة في المخابرات أيضاً لتحقيق القياس، وذلك لأن إخفاقات المخابرات هي إخفاقات النظريات. ونبّه مشارك إلى أن الباحثين لا يملكون حق الاطلاع على المعطيات التجريبية التي يمكن أن تساعدهم في التنظير عن المخابرات أو على الأقل في فهم تاريخها (...) □

أمريكية في المخابرات؟ وفي هذا الصدد أيضاً انقسم المشاركون إلى مؤيد لوجودها الذي أرجعه إلى عهد الحكم البريطاني، وعلى الأقل إلى دور رئيس أمريكا جورج واشنطن «أول مستخدم ومنسق للمخابرات الأمريكية» بفضل ما تعلمه عندما تدرب في الجيش البريطاني. وكان هناك رأي آخر بأن المخابرات في الشؤون الدولية وقفت دائماً في ظل البحوث التقليدية عن العلاقات الدولية. وقال صاحب هذا الرأي: «إن من المؤسف أننا احتجنا إلى أحداث مثل تدمير بيرل هاربور (والأسطول الأمريكي فيها بواسطة الطيران الياباني) في عام ١٩٤١. ومثل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، ومثل الأخطاء عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق في عام ٢٠٠٢، لكي نتأكد من أهمية المخابرات». وركز بعض المشاركين على دور «التقاليد الديمقراطية» والدور الذي يمارسه الكونغرس الأمريكي كسلطة على المخابرات الأمريكية لها سماتها الخاصة التي تختلف عن البلدان الأخرى. وأشار غيرهم إلى الصراع بين المدنيين والعسكريين في الولايات المتحدة في مجال استخدام المخابرات.

تناولت الجلسة الثالثة السؤال: ما هي الافتراضات التي ينبغي أن تقلب رأساً على عقب؟ وقد شكلت هذه الجلسة في مجموعها مجالاً أوسع لعرض وجهات النظر الشكلية في الموضوع. ولعل من الطريف أن أحد المشاركين صنّف المواقف التي تأخذ بها المخابرات، وهي على غرار ما وصفها